مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي المعتمد في الجزائر لواقع مؤسساتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

أ. عبد القادر بن عيسى الشريف [1،*]

[1] ماجستير علوم التيسير – إدارة أعمال – جامعة الجزائر

* عنوان المراسلة: benaissa182@yahoo.fr

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي المعتمد في الجزائر لواقع مؤسساتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

الملخص:

اقتصر الهدف من هذه الدراسة في معرفة مدى ملاءمة الخيارات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في سبيل بناء نظام جودة التعليم العالي، المعلن عنها رسميا منذ يونيو 2008، لخصوصيات منظومة التعليم العالي بهذا البلد. وللحصول على نتائج تحقق الهدف المنشود، تم توجيه استبانة بصيغة استطلاع رأي لعينة مكونة من مائة (100) أستاذ جامعي، خلال الفترة الممتدة من (04 نوفمبر إلى 17 ديسمبر 2015)، ولتحليل النتائج المتوصل إليها من تفريغ بيانات الاستبانة، تم اللجوء إلى الأدوات الإحصائية المناسبة لمعرفة درجة رضا العينة المبحوثة عن الخيارات المتخذة من طرف السلطات العمومية في مجال ضمان جودة التعليم العالي، وذلك بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها اتفاق أفراد العينة على أن خيارات تحديد أهداف ومجال ومراحل وكذا أجهزة تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر، جاءت وفقا لمقترحات لجان وخبراء محليين ودوليين في هذا المجال، بما يلاءم خصوصيات هذه المنظومة، إلا أنه يمكن وضع نوع من التحفظ حول الخيارات المتعلقة بآليات نظام ضمان الجودة، والتي أقصت جملة من الآليات الفعالة كمرحلة مؤقتة، بحجة انعكاساتها السلبية على قطاع التعليم العالي في هذه المرحلة بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية : تقويم، الجودة، ضمان الجودة، التعليم العالي في الجزائر، آليات ضمان الجودة، الاعتماد الأكاديمي.

Appropriateness of Algerian Higher Education Quality Assurance System to Educational Institutions: A Teaching Staff's Perspective

Abstract:

The aim of this study was to investigate the procedures taken by the Algerian authorities for establishing a quality assurance system in higher education, officially declared in June 2008, and to examine the relevance of such procedures to the higher education system in the country. To achieve this objective, a questionnaire was designed and distributed to a sample of 100 professors from the disciplines of economics, business studies and management sciences, during the period from 04 November to 17 December 2015. The study results revealed that the professors agreed that all the objectives, procedures, and scope of the quality assurance system were in line with the suggestions and recommendations of local and international expert committees. However, mechanisms of implementing quality assurance system have excluded certain important effective mechanisms temporality because they would have negative consequences on higher education in the current situation.

Keywords: Accreditation, Evaluation, Higher education in Algeria, Quality, Quality assurance, Quality assurance mechanisms

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

المقدمة:

أخذ مفهوم اقتصاد المعرفة – أو الاقتصاد المبني على المعرفة – مكانة مركزية في اهتمامات الباحثين الاقتصاديين وكذلك المنظمات الدولية، حيث أصبح أحد أهم ركائزه التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، لما له من تأثير مباشر على الرفع من القدرات الإبداعية للموارد البشرية والرفع من مستوى تأهيلها.

هذا ما جعل الاهتمام بمجال التعليم العالي ضرورة ملحة، لاسيما أمام ما أصبح يعرفه هذا القطاع من توجهات جديدة على المستوى العالمي، حيث أصبحت مظاهر تزايد الطلب على التعليم العالي، وتوسع الأنظمة التعليمية وتوجهها نحو أنماط جديدة، وتزايد نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية، وصعوبات التمويل... إلخ من المعالم المشتركة بين أنظمة التعليم العالي لمختلف دول العالم، وهو الواقع الذي يمكن مشاهدته على الساحة الوطنية، والذي قد يكون بدرجة أكبر من بقية مجتمعات العالم.

لهذا أصبح من بين أهم التوجهات الحالية لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر ضرورة ضمان الجودة والنوعية، كتوجه يمكن أن يترجم في السير نحو تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، اعتمادا على آليات ووسائل متعددة (بن حسين، 2015، 207).

وقد قامت السلطات الجزائرية ممثلة في وزارة التعليم العالي بالشروع في تطبيق هذا المسار في السنوات الأخيرة، بداية بوضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا المسار وتحديد الآليات الضرورية، وصولا إلى إنشاء الأجهزة والهيئات اللازمة لذلك وتنصيبها، حيث جاءت هذه الخيارات بناء على توصيات فرق عمل مختصة وخبراء وهيئات دولية رائدة في مجال ضمان جودة التعليم العالي (بروش وبركان، 2012، 813).

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهم خيارات الجزائر ضمن نظام ضمان جودة التعليم العالي باعتباره مشروع تغيير جاد، وتقييم مدى ملاءمة هذا النظام والبيئة السياسية والاقتصادية والثقافية لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم خيارات الجزائر في مجال ضمان جودة التعليم العالي، ومدى مواءمتها لخصوصيات منظومة التعليم العالي الوطنية، اعتمادا على وجهة نظر أقرب فئة لهذه المنظومة وأكثرها احتكاكا بها، وهي فئة الأساتذة الجامعيين.

أسئلة الدراسة:

فقد انبثقت تلك الأسئلة من السؤال الرئيسي للدراسة على النحو الآتي:

"ما مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي الجزائري مع الخصوصيات التي تشهدها منظومة التعليم العالي أمام التوجهات العالمية الحديثة؟".

وعلى ضوء هذا السؤال يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية، وسنحاول الإجابة عنها ضمن هذه الدراسة وذلك كالآتي:

- ما مدى مناسبة أهداف نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر لواقع وخصوصيات مؤسساتها التعليمية؟
- ما مدى مناسبة الآليات المعتمدة في نظام جودة التعليم العالي بالجزائر لواقع ومجاله مع مؤسساتها التعليمية وخصوصياتها؟
- هل تتناسب مراحل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر ومجاله مع مؤسساتها التعليمية؟

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

- هل تناسب الهياكل والأجهزة المعتمدة في نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر والأهداف المسطرة لذلك؟

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال الوقوف على التوجهات الحالية للتعليم العالي في العالم من جهة، وإبراز واقعه وخصوصياته في الجزائر من جهة أخرى، والتركيز على مفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي ودواعي تبنيه في الجزائر.

كما تسمح هذه الدراسة بعرض مجهودات الجزائر في هذا المجال من خلال عرض مسار ومراحل تطبيق هذا النظام منذ الإعلان الرسمي عن الإرادة السياسية في تبني هذا المفهوم التي تضمنها القانون التوجيهي للتعليم العالي، (الجريدة الرسمية رقم 10، للجمهورية الجزائرية، 2008، 39)، مرورا بمراحل تجسيده على أرض الواقع، ووصولا إلى أهم ما تم تحقيقه أو إنجازه في سبيل خلق نظام يتماشى مع خصوصيات منظومة التعليم العالي بالجزائر وتطلعات المجتمع بصفة عامة.

أما الأهمية الميدانية لهذه الدراسة فتتضح من خلال النتائج التي يمكن الخروج بها حول تقييم خيارات الجزائر في مجال ضمان جودة التعليم العالي، من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين بصفتهم الفئة الأكثر دراية بواقع وتفاصيل منظومة التعليم العالي بالجزائر، إضافة إلى المقترحات المتوقع أن تأتي بها هذه الدراسة التي يمكن أن تكون محل نقد ونقاش ضمن أبحاث ودراسات أخرى.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز الاتجاهات العامة والتحديات التي تواجه التعليم العالي في العالم.
- الوقوف على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي بالجزائر في ضوء التوجهات العالمية الحالية.
- إظهار أهمية وضرورة تبني نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر كشرط أساسي لمواكبة التغيير.
- التعريف بمفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة.
- التطرق إلى المجهودات الجزائرية في مجال تبني نظام جودة التعليم العالي.
- عرض أهم خيارات الجزائر ضمن نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بناءً على دراسات وتوصيات الهيئات المختصة في هذا المجال.
- محاولة إعطاء تقييم شامل لهذه الخيارات من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين باعتبارهم أهم حلقة فاعلة وأكثرها احتكاكا بمنظومة التعليم العالي في الجزائر.

حدود الدراسة:

انقسمت حدود الدراسة إلى:

- حدود بشرية: اقتصرت الدراسة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين التابعين لكليات العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير على مستوى ثماني مؤسسات للتعليم العالي بالجزائر؛ وذلك باعتبار هذه الفئة أكثر دراية بمعطيات ومتطلبات التعليم العالي.
- حدود مكانية: تمت الدراسة على مستوى ثماني مؤسسات للتعليم العالي بالجزائر وهي: جامعة الجزائر3، وجامعة وهران 2، وجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، وجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، وجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، وجامعة فرحات عباس بسطيف، وجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

- **حدود زمنية: دام المجال الزمني للدراسة الميدانية – (توزيع الاستمارات، تفريغها، تبويبها وتحليلها) – ما يقارب ثلاثة أشهر، حيث استمر توزيعها وجمعها من تاريخ 04–11– 2015 إلى غاية 17–12–2015.**

مصطلحات الدراسة:

- **التقويم: عرف الزيود وعليان (1998، 12) التقويم بأنه "عملية منظمة ينتج عنها جمع معلومات، وتفيد في اتخاذ قرار أو إصدار حكم على قيمة معينة".**

وعرفه صالح وصبيح (2008، 476) بأنه "عملية تشخيصية علاجية وقائية، تهدف إلى التعرف على جوانب القوة والضعف في مجال معين، بهدف تعزيز جوانب القوة وعلاج جوانب الضعف في هذا المجال"، ويعتمد الباحث هذا التعريف كتعريف نظري لهذا البحث.

- **النظام: عرف أحمد وجبارة (2009، 86) النظام بأنه "إطار عام مكون من مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل معاً وفقاً لإجراءات معينة لتحقيق وظيفة أو وظائف مفيدة".**

ويمكن تعريفه في البحث الحالي بأنه: عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها وتتحد بشكل أو بآخر من أشكال التفاعل المنظم، أو الاعتماد المتبادل، فيما بينها للوصول إلى مخرجات تتحقق بها أهداف هذا النظام.

- **الجودة: عرفها دو هيرتي (1999، 13) بأنها "مجموعة من الخصائص والمميزات المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تؤثر في قدرتها على تلبية الاحتياجات الصريحة والضمنية لدى المستفيدين".**

وعرفها الجضعي (2005، 17) بأنها "مجموعة من الخصائص أو المميزات لمنتج أو خدمة تعبر عن قدرتها على الوفاء باحتياجات العملاء الصريحة والضمنية".

- **ضمان الجودة: عرف كمال (2004، 5) ضمان الجودة بأنه "نظام يشتمل على كل الآليات والإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الاحتمال كبيراً في أن المنتج أو الخدمة التي تقدمها الجامعة هي وفقاً لمتطلبات محددة ومواصفات موضوعة مسبقاً".**

كما عرفه التومي (2005، 10) بأنه "مجموعة من العمليات والإجراءات المقررة سلفا، وهي التي تهدف إلى منح ضمانات مناسبة تجعل إنتاجاً معيناً يستجيب لمواصفات محددة مسبقا مرتبطة بالجودة".

- **نظام ضمان الجودة: عرفه Waters (1992، 522) بأنه "عبارة عن نظام يتضمن عمليات موجهة للحصول على خاصية الجودة، ويهتم بجميع وظائف المنظمة التي تضمن تحقيق مستوى الجودة التي يرغب فيها المستفيد".**
- **التعليم الجامعي: عرفه كنعان (2005، 241) بأنه "تعليم متعدد الأبعاد تشتمل وظائفه على التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، في ثلاثية متكاملة وفق إستراتيجية واضحة ترصد كل مكون من مكونات التعليم الجامعي وتطوره واتجاهاته المستقبلية الهادفة إلى تعزيز التنمية الشاملة والرؤى الملائمة لاستقبال مستجدات العصر وتطوراته"، ويعتمد الباحث هذا التعريف في بحثه الحالي.**
- **وإجرائياً يعرف تقويم خيارات نظام ضمان الجودة في هذا البحث بأنه: العملية التي يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بخيارات نظام ضمان الجودة في التعليم الجامعي المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية، وذلك اعتماداً على تطبيق أداة الاستبانة، بهدف إصدار حكم حول مدى ملاءمة هذه الخيارات لخصائص نظام التعليم العالي بالجزائر، وقد تحددت بمتوسط درجات استجابات أفراد العينة على أداة البحث، وفقاً للبدائل المحددة فيها، في ضوء مقياس ليكرت الخماسي، ومن ثم وضع التوصيات والمعالجات التي تعزز جوانب القوة وتعالج جوانب القصور التي أظهرتها نتائج هذا البحث.**

الإطار النظري:

1. مفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي:

لتوضيح هذا المفهوم ينبغي أولا توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الجودة وضمان الجودة في التعليم العالي.

2. مفهوم الجودة في التعليم العالي:

عرف ابن منظور الجودة، في معجمه لسان العرب، بأن أصلها "الجود" والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جودة أي صار جيدا، وأحدث الشيء فجاد، وقد جاد جودة وأجاد، أي أتى بالجيد من القول والفعل (عليان، 2004، 12).

أما عن الجودة في التعليم العالي فقد عرفت على أنها "مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالعملية التعليمية التي تفي باحتياجات الدارسين والمشرفين والموظفين وأولياء الأمور" (دائرة التطوير والجودة، 2006، 3).

وتشير أدبيات البحث في مجال الجودة في التعليم العالي إلى أنه يمكن تعريفها من عدة مداخل، وذلك على النحو الآتي (سلامة، 2005، 77):

أ. مدخل الجودة بمعنى التميز: يعتبر هذا المدخل المفهوم التقليدي السائد في التعليم العالي، على اعتبار أن الجامعة مؤسسة لها ما يميزها، وذات مستوى عال وطبيعة خاصة، وتقوم فكرة التميز في التعليم العالي على التركيز على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، وذلك من خلال تحديد متطلبات الدخول إليها أو التخرج منها، مثل: الشروط القياسية لقبول الطلبة فيها، وصعوبة مقرراتها، والامتحانات التي يخضع لها الطلبة.

ب. مدخل الجودة بمعنى الموائمة مع الغايات: يتمتع هذا المدخل برواج كبير، إذ أنه ينطلق من غايات وأهداف المؤسسة أو البرنامج، ويحاول ضمان الجودة من خلال التأثير على العمليات التي تجري داخل المؤسسة بالنظر إلى الموارد المتاحة لجعلها تحقق بشكل أفضل الغايات والأهداف المعتمدة، وبذلك يوازي هذا المدخل الجودة بالكفاءة الداخلية.

وعلى الرغم مما تميز به هذا المدخل من ضرورة إعلان المؤسسة لغاياتها وأهدافها وتحديدهما بشكل دقيق، فإنه يعاب عليه عدم الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المستفيدين من التعليم العالي سواء كانوا طلبة، أو أصحاب مؤسسات سوق العمل، أو حكومات، وسائر أصحاب الشأن المعنيين من المجتمع ككل.

ج. مدخل الجودة بمعنى تأمين رضا المستفيدين وأصحاب الشأن المعنيين: ظهر هذا المدخل على إثر الانتقادات الموجهة لمدخل الجودة من منظور الكفاءة الداخلية، وقد عمد إلى مساواة الجودة بقدرة المؤسسة أو البرنامج على الاستجابة لتوقعات المستفيدين وسائر أصحاب الشأن، وبذلك يهتم هذا المدخل بالتوجه نحو الخارج والنظر إلى مجمل عناصر المؤسسة أو البرنامج من هذا المنظور، بما في ذلك تقييم الغايات والأهداف لقياس مدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل.

د. مدخل الجودة بمعنى تأمين معايير الحد الأدنى: يعتبر هذا المدخل بمثابة الضمانة للسلطات الحكومية والمجتمع ككل بشأن احترام مؤسسات التعليم العالي للحد الأدنى من متطلبات الجودة، ويتميز هذا المدخل عن بقية المداخل بأنه يعتمد على سلسلة من المعايير المحددة مسبقا بشكل واضح، يجب احترامها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقضي هذا المدخل بأن تجرى عمليات ضمان الجودة تحت إشراف جهات خارجية مستقلة عن مؤسسة التعليم العالي لتأمين الثقة المجتمعية في هذه العمليات ونتائجها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

3. مفهوم ضمان جودة التعليم العالي:

طبقا لما ورد في القرار الوزاري المشترك المتضمن هيكلة المجلس الوطني للتقييم بالجزائر، فإن ضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف تأكيد ومراقبة وضمان ومحافظة وتحسين جودة نظام أو برامج أو مؤسسات التعليم العالي، ويعد ضمان الجودة آلية قانونية تركز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي (قرار وزاري رقم 739، 2010).

كما تم تعريف ضمان جودة التعليم العالي على أنه: "عملية منظمة تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث إن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، كما أن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة" (الخطيب والخطيب، 2010، 36).

وعليه فإن ضمان جودة التعليم العالي مفهوم ذو بعد استراتيجي، مرتبط بإعداد وتنفيذ السياسة العامة لمؤسسات التعليم العالي، ويهتم بمختلف مجالات التكوين، والبحث، والتسيير الرشيد لإمكانيات المؤسسات التعليمية ومواردها المادية: المالية والبشرية، وكل ما يمس بالحياة الجامعية للطلاب، من خلال تحقيق آليات تقييم ومراقبة مستمرة للمؤسسات في حد ذاتها والبرامج التكوينية، بهدف تحسين وضمان الجودة والمحافظة عليها.

3-1 تعريف نظام ضمان جودة التعليم العالي:

قدم الباحثون والمفكرون في مجال الجودة وضمانها مجموعة من التعاريف لنظام ضمان الجودة، نذكر منها ما يأتي:

عرف نظام ضمان الجودة بأنه: "نظام عالمي موحد لمقاييس الجودة، اتفق عليه عالميا ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة" (الطاهر وبن عامر، 2008، 146).

ويعرف أيضا بأنه: "ذلك النظام الذي يقوم بالتحقق من أن ما يتم القيام به من أعمال يتطابق مع الإجراءات والسياسات التي تمت كتابتها واعتمادها" (الطائي، العبادي والعبادي، 2007، 312).

كما عرف نظام ضمان الجودة بأنه: "مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام، وفي جميع المستويات، بهدف ضمان أن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن وتوقعاتهم، وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتم وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها وتفتيشها واختبارها وتركيبها وتسليمها وخدمتها، ويهدف نظام الجودة إلى تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة" (الخطيب والخطيب، 2010، 45).

أما في مجال التعليم العالي، فقد عرف نظام ضمان الجودة بأنه: "جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، وعضو هيئة التدريس، وجودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق أو مناهج التدريس، وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق، وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل" (الطاهر وبن عامر، 2008، 146).

ويتضح لنا من خلال هذه التعاريف أن نظام ضمان جودة التعليم العالي يهتم بجودة كافة عناصر العملية التعليمية من توفير الأنظمة والموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المناسبة (المدخلات) واستغلالها بشكل أمثل للمحافظة على معايير الجودة الموضوعة، وتحقيق أعلى المستويات في (المخرجات)، مع الاهتمام بعملية التقييم المستمر لتحقيق رضا الطالب وسوق العمل ثم المجتمع ككل.

4. دوافع تبني نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يمكن تقسيم دوافع أو أسباب تبني نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية، وذلك كما يأتي:

أ. الدوافع الخارجية لتبني نظام ضمان جودة التعليم العالي (بروش وبركان، 2012، 809):

تتمحور هذه الدوافع عامة حول الاتجاهات الحديثة التي أصبح يتسم بها التعليم العالي ومؤسساته عبر العالم، وذلك كما يأتي:

1. عولمة التعليم العالي:

أصبحت العولمة ظاهرة تمس جميع جوانب حياتنا بما فيها التعليم، حيث أضحى تدويل المناهج الأكاديمية جزءاً من التقدم المطلوب للخطط التعليمية ولتطوير المناهج، الذي أسهم في هذا التدويل هو وجود طلب كمي ونوعي هائل على المستوى العالمي، ما شجع على عروض التكوين كاستثمارات مربحة.

وتتجلى مظاهر العولمة في التعليم العالي من خلال بروز أشكال حديثة للتعليم، كالتعليم "العابر للدول" (Transnational)، أو "العابر للحدود" (Transfrontalier)، ما فسح المجال لأنماط جديدة من الشراكات، كالتوأمة واقتسام تنفيذ المشاريع والإسهام في مشاريع تعليمية أو بحثية مشتركة على النطاق الوطني أو الدولي، كما أسهمت العولمة في خلق التكامل الجهوي، وأحسن دليل على ذلك "نظام التعليم الموحد لأوروبا: ل م د".

كما ظهرت بفضل العولمة أنماط جديدة من التعليم، كالتعليم عن بعد، وصولا إلى ما أطلق عليه "سوق التعليم العالي بلا حدود"، وأضحى التعليم سلعة / خدمة يتم تداولها وفق الاتفاقيات الدولية، مثل إدراجها ضمن اتفاقيات تجارة الخدمات (GATS).

وأدت كذلك عولمة بعض المهن وزيادة الحراك المهني إلى زيادة الضغط على الدول ومؤسسات التعليم العالي لإنتاج شهادات معترف بها على مستوى سوق العمل الدولية.

2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

أسهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسريع من وتيرة العولمة، في شكل تبادلات تجارية وحركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص، وقد كان لهذا التطور أثر واضح على التعليم العالي، بحيث تنامت الاتفاقيات البينية والدولية، من أجل تمكين "المقارناتية" للأنظمة الوطنية للتعليم العالي.

3. تنوع التعليم العالي:

لقد أدى الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي إلى تزايد الحاجة إلى تنويع مؤسساته وتكييف برامجه لتتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة واحتياجات سوق العمل، وقد انعكس تنوع التعليم العالي في بروز أنماط جديدة غير تقليدية من التعليم، مثل: التدريب المتطور، وتحديث المعلومات من خلال التعليم المستمر، والتعليم عن بعد، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بضمان جودة هذه الأنماط الجديدة من التعليم والمؤسسات التي تعنى بها والبرامج التي تقدمها، حيث أثبتت الطرق التقليدية عدم مسايرتها لهذا التطور.

ب. الدوافع الداخلية لتبني نظام جودة التعليم العالي:

1. صعوبات تمويل التعليم العالي:

نظرا لتزايد عدد طلبة التعليم العالي وتنوع احتياجاتهم، أصبحت الحكومات تواجه صعوبات في ضمان هذه الخدمة، وتكمن هذه الصعوبات في عدم كفاية الدعم المالي المخصص لمؤسسات التعليم العالي، وهذا بدوره يفرض عليها ضرورة مراجعة البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ووجهات إنفاق الموارد المتاحة لترشيد هذا الإنفاق مع تأمين الحد الأدنى من الجودة المطلوبة (أحمد، 2001، 145).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

2. خصخصة التعليم العالي:

نظرا لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها، لجأت العديد من الدول التي كانت تعتبر التعليم جزءا مهما وأساسيا من المسؤوليات الوطنية للدولة إلى فتح الباب للقطاع الوطني الخاص، وفي كثير من الأحيان للمؤسسات الأجنبية للإسهام في نشاط التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وهو الاتجاه الذي تبنته العديد من دول العالم، لاسيما مع الانتشار الواسع لاقتصاد السوق وسيطرته على الأنظمة الاقتصادية العالمية (رقاد، 2012، 48).

ج. مجهودات الجزائر في مجال ضمان جودة التعليم العالي:

3. مراحل وإجراءات تبني نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وتجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل، من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 06-08 المؤرخ في 23 فبراير من سنة 2008 الذي لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة، لكنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقييم (بن حسين، 2015، 211).

وكان التساؤل حول كيفية الشروع في التطبيق الناجح لنظام ضمان الجودة على مستوى التعليم العالي بالجزائر موضوع الملتقى الدولي المنظم من طرف وزارة التعليم العالي بالشراكة مع البنك العالمي بتاريخ 1 و 2 يونيو سنة 2008 بالجزائر العاصمة، حيث شارك فيه رؤساء المؤسسات، ومدرسين جامعيين، كما ضم هذا الملتقى باحثين من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن اليونسكو وبعض المسؤولين عن أنظمة ضمان الجودة على المستوى العربي.

وقد عقب هذا الملتقى تنظيم ثلاث ورشات عمل كبرى عملت على المحاور الآتية:

- ضمان جودة البرامج (الورشة الأولى).
- ضمان الجودة المؤسساتية (الورشة الثانية).
- شروط تطبيق ضمان الجودة في الجزائر في ضوء التجارب الدولية (الورشة الثالثة).

ليتم بعد ذلك عقد ندوة بتاريخ 03 و 04 يونيو من نفس السنة، وذلك تبعا لتوصيات الورشات الثلاث، حيث ضمت هذه الندوة مسؤولين من وزارة التعليم العالي، جامعيين جزائريين وخبراء دوليين في مجال ضمان الجودة، وذلك بهدف الخروج "بورقة طريق" لتطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر.

وقد تلخصت أهم نتائج ورشات العمل بخصوص موضوع تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي حول المحاور الآتية:

- ضرورة تدعيم عملية ضمان الجودة بالنصوص القانونية والتنظيمية التي تخص كلاً من هيئات التدريس (فرق التكوين)، الطلبة، المؤسسات التعليمية، الشريك الاجتماعي والهيئات المكلفة بضمان الجودة.
- عملية وضع البرامج التدريبية يجب أن تمر بالمراحل الآتية:
  - بناء برنامج التدريب: من خلال تحديد الأهداف من التدريب، ووضع الوسائل اللازمة لذلك، ووضع المؤشرات أو المعايير الضرورية التي تسمح بالتقييم، ومرافقة المتخرجين في سوق العمل و ضمان التدريب الدائم أو المستمر.
  - تنفيذ برنامج التدريب: من خلال تحديد محتويات البرامج التدريبية وسير عملياتها.
  - تقييم برامج التدريب: عن طريق خلق خلايا ضمان الجودة التي من شأنها تطوير نظام ضمان الجودة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

- عملية التقييم الداخلي والخارجي لبرامج التكوين يجب أن تمر بالمراحل الآتية: وصف الواقع، والتعبير عن درجة الرضا، وتحديد الهدف المراد تحقيقه ثم تحديد الأجهزة والموارد والإجراءات الضرورية لذلك.
- على كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تحديد النقاط المرجعية ومعايير الجودة لديها.
- ضرورة تطوير نظام ضمان الجودة بشكل يلائم الأنظمة العالمية، وذلك من خلال تحقيق ما يأتي:
  - أن يكون الهدف من تطبيق نظام ضامن الجودة هو تطوير جودة التعليم العالي وتحقيق الشفافية.
  - الاهتمام بالتقييم الذاتي أو التقييم الداخلي، من خلال تحليل معدلات النجاح ومعدلات تحقيق البرامج.
  - توفير الوسائل والإمكانيات المادية والمالية الضرورية.
  - إنشاء نظام معلومات يضمن أحسن تنقل للمعلومة.
  - الاهتمام بالهياكل القاعدية والمناهج الضرورية.
  - الخروج من التسيير الروتيني التقليدي وإعادة النظر في وظائف مجلس الإدارة من خلال اعتماد الحكم الرشيد أو ما يعرف بالحوكمة.

من خلال هذه النتائج أو التوصيات يتضح أن ورشات العمل ركزت بشكل خاص على الجودة البرامجية على حساب الجودة المؤسساتية، كما ركزت على التقييم الداخلي بدلاً من التقييم الخارجي الذي أسندته إلى ما يسمى بخلايا ضمان الجودة.

بالإضافة إلى نتائج وتوصيات ورشات العمل الثلاث، كان للجنة الخبراء الدوليين والعرب مجال ضمان الجودة المشاركين في الندوة جملة من النتائج والتوصيات المهمة التي تتمحور حول النقاط الآتية:

- فيما يخص تحديد أهداف ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر في تتمثل في:
  - تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي.
  - تطبيق نظام تقييم موجه لتحسين الجودة في التعليم العالي بالجزائر.
  - الاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق أحسن إدماج مهني لحاملي الشهادات.
  - وضع نظام ضمان الجودة بما يضمن دعم حركية إصلاح التعليم العالي وتطوير النظام الجديد ل.م.د.
  - ضمان أحسن تسيير كمي في التعليم العالي مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية المتمثلة في منح مقعد بيداغوجي لكل حامل شهادة بكالوريا، أو تحقيق ما يعرف بدمقرطة التعليم العالي.
- فيما يخص إطار تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي فقد أوصوا بالآتي:
  - ضرورة الاهتمام بالتقييم المؤسساتي من خلال التركيز على تقييم المحاور الخمسة الضرورية فيه (التسيير البيداغوجي، ونظام المعلومات، والتشغيل، الحياة الجامعية، ومركز الموارد المتمثل في المكتبات وقاعات الانترنت والمخابر.....إلخ).
  - التقييم الداخلي عن طريق تحقيق منهجية للتقييم الذاتي.
  - عدم إدراج الاعتماد الأكاديمي ضمن أولويات نظام ضمان الجودة كونه في هذه المرحلة الأولية قد يؤدي إلى غلق بعض مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي لا تستعد له السلطات العمومية حاليا.
- فيما يخص هياكل وأجهزة نظام ضمان الجودة في التعليم العالي: حيث يتم وضع الإعداد النهائي لنظام ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر على أساس الاطلاع على المعايير والمقاييس المطبقة في مختلف الدول والهيئات الدولية، وعلى الخصوص الهيئة الأوروبية لضمان الجودة، والهيئة الدولية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وعلى هذا الأساس يجب الاعتماد على:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

- لجنة وطنية لتطوير ضمان الجودة في التعليم العالي: وينبغي أن تهتم بمجال بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 مايو 2010، ويتمثل دورها أساسا في:
  - إعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات، وذلك بالاعتماد على أنظمة الهيئات الدولية المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السائدة في منظومة التعليم العالي بالجزائر، حيث تم الاتفاق على أن نظام المعايير يحتوي على أربعة ميادين (بروش وبركان، 2012، 811): ميدان التكوين، وميدان البحث، وميدان الحوكمة وميدان الحياة الجامعية، وكل ميدان تحكمه مجموعة من المعايير، ويتم قياس كل معيار بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية.
  - تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية ومعايير اختيار المسؤولين عن ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية.
  - إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية، وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة.
  - تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة تنفيذه.
- المجلس الوطني للتقييم: الذي يتولى مهمة التقييم الاستراتيجي ومتابعة آليات التقييم ضمن السياسة العامة للتعليم العالي بالجزائر الذي قام وزير التعليم العالي بتنصيبه نهائيا بتاريخ 24 مايو 2015.
- خلايا ضمان الجودة: وهي تعتبر بمثابة أجهزة على مستوى مؤسسات التعليم العالي كلفت بالمساهمة في بناء نظام ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسة وتطويره، من خلال مجموعة من الأدوار المنوطة بها، والمتمثلة أساسا في:
  - ضمان متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي.
  - تنظيم عمليات الإعلام والتحسيس حول النتائج المنتظرة من تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي.
  - قيادة إجراءات التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية، كما تدعم تطوير أفضل الممارسات في هذه المجالات.
  - ضمان تحضير وتنفيذ ومتابعة عمليات التقييم الداخلي.
  - قيادة عمليات التدريب المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
  - ضمان الاتصال الداخلي والخارجي والعمل على المشاركة في مختلف التظاهرات في مجال ضمان الجودة.
  - نشر تقارير عملها السنوية على المواقع الالكترونية للجامعات بهدف تعزيز الشفافية.

وبالتالي من خلال عرض مجهودات الجزائر في مجال تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي يمكن استخلاص أهم الخيارات التي تبنتها السلطات العمومية في هذا المجال، والمتمثلة أساسا في:

أ- أهم خيارات تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر:

أ. الخيارات المتعلقة بالأهداف:

- تطوير الجودة في التعليم العالي وضمان الشفافية في الإدارة.
- تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي.
- تلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق أحسن إدماج مهني لحاملي الشهادات.
- دعم حركية إصلاح التعليم العالي وتطوير نظام ل.م.د.
- تطبيق أحسن تسيير كمي وضمان منصب بيداغوجي لكل طالب.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

ب. الخيارات المتعلقة بالآليات (الميكانيزمات):

- إعطاء الأولوية للتقييم الداخلي أو التقييم الذاتي.
- تأجيل آلية التقييم الخارجي لمرحلة أخرى.
- جعل الاعتماد كآلية غير مرغوب فيها في المرحلة الحالية.

ج. الخيارات المتعلقة بمراحل ومجال تطبيق نظام ضمان الجودة:

- مجال تطبيق نظام ضمان الجودة يمس جميع المؤسسات والمعاهد والمدارس التابعة لوزارة التعليم العالي.
- ضمان جودة البرامج التكوينية (وضع برنامج التكوين، وتنفيذ البرنامج، وتقييم البرنامج).
- ضمان الجودة المؤسساتية (05 محاور التسيير البيداغوجي، ونظام المعلومات، والتشغيل، الحياة الجامعية، ومركز الموارد).

د. الخيارات المتعلقة بهياكل وأجهزة تطبيق نظام ضمان الجودة:

- هيئات وأجهزة مركزية، لها دور تأطيري وتوجيهي.
- أجهزة إقليمية على مستوى كل مؤسسة (خلايا ضمان الجودة)، هدفها تحقيق عملية التقييم الذاتي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت ضمان الجودة في التعليم الجامعي بمختلف زواياه مما جعلها تمهد الطريق للبحث الحالي و تمثل المنطلق الفكري والمنهجي له، سواءً أكان ذلك من خلال أهدافها وأدبياتها وإجراءاتها المنهجية أم من خلال النتائج التي توصلت إليها، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

دراسة Westerheijden (2002)، التي هدفت إلى عقد مقارنة بين أنظمة ضمان الجودة في نظم التعليم العالي في بعض الدول الأوروبية، وذلك من خلال توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين نظام ضمان الجودة في التعليم العالي العام والتعليم العالي الخاص، وكيفية تفعيل الجودة في بعض المناطق الأوروبية مثل غرب أوروبا وشرقها ووسطها مع توضيح أثر الاتجاه الأوروبي وسياسة الدولة المختلفة على نظام التعليم، كما تعرضت الدراسة لنظام ضمان الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وأسس تطبيقه ومراحله، وأوجه الشبه والاختلاف مع النموذج الأوروبي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في الاعتماد وضمان الجودة وذلك لتحقيق جودة التعليم العالي.

دراسة Hartley وVirkus (2003)، التي هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض مداخل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل من استونيا والمملكة المتحدة البريطانية، حيث أشارت الدراسة إلى أن مفهوم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قد يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب ما يستند عليه النظام في كل بلد من أسس وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف تتضمن تحسين الأداء وتجويد التعليم، ومن ثم فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة يعتمد على بعض الإجراءات الداخلية والخارجية، مثل تقييم جودة التدريس والبرامج التعليمية والمراجعة الأكاديمية والتقييم الخارجي، أما في استونيا فيعتمد على التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وتقييم الأفراد، حيث يوجد ثلاثة أنواع من قرارات الاعتماد هي: معتمدة، ومعتمدة بشروط، وغير معتمدة.

دراسة أبو فارة (2004)، التي هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية معرفة مفاهيم ضمان الجودة في التعليم الجامعي وتطبيقها، كما هدفت إلى رصد جوانب القوة والضعف في نظام التعليم في جامعة القدس المفتوحة من منظور مدخل ضمان الجودة، وتقديم مقترحات تعزز جوانب القوة وتتغلب على نقاط الضعف باستخدام المدخل ذاته، وأيضاً هدفت إلى بيان أهمية ضمان جودة التعليم الجامعي كمدخل يقود إلى التبني الكامل والتطبيق الشامل لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وبعد تحليل البيانات باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن واقع ضمان الجودة في الجامعة لا يزال دون المستوى المطلوب، وأن الجهود التي تبذلها الجامعة في هذا المجال ما تزال غير كافية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

دراسة علاونة (2004)، التي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، كما هدفت إلى التعرف على مستويات إدراك أفراد العينة لمدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وفقاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والكلية التي يدرس فيها عضو هيئة التدريس، والجامعة المتخرج منها، وبعد تحليل البيانات باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كانت كبيرة، وأن أكثر مجالات الجودة تطبيقاً هو مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.5) في إدراك أفراد العينة لمدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والكلية التي يدرس فيها عضو هيئة التدريس، والجامعة المتخرج منها.

دراسة عبد العزيز وحسين (2005)، التي هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها، وذلك في ضوء بعض الخبرات العالمية، كما هدفت إلى وضع تصور مقترح لكيفية ضمان جودة المؤسسات التعليمية، وفي ضوء تحليل الأدبيات والمعطيات العلمية التي أوردتها الدراسة حول ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأيضاً تحليل الخبرات والتجارب العالمية التي أوردتها في هذا المجال، بالإضافة إلى تحليل الواقع توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضرورة إنشاء نظام للاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي المصري يكون له بنية أساسية متخصصة، وأن يكون هناك ضمان لاستمرارية جودة المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى ضرورة توفير التمويل اللازم لإجراء علمية الاعتماد وضمان الجودة على المستوى المحلي والقومي، كما توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في مصر.

دراسة المخلافي (2008)، التي هدفت إلى وضع ملامح لنظام مقترح لجودة التعليم في الجامعات اليمنية وأنظمته الفرعية المتمثلة بنظام إدارة الجودة، ونظام ضمان الجودة، ونظام ضبط الجودة، ونظام بيانات الجودة ومعلوماتها، وبعد عرض الباحث للأدبيات والمعطيات ذات الصلة بمفهوم الجودة ونظامها في التعليم الجامعي وأبعاده وعناصره، وأيضاً وصفه للأنظمة الفرعية لنظام الجودة توصلت الدراسة إلى أن مفهوم نظام الجودة في التعليم الجامعي يعبر عن جودة التصميم وجودة الأداء وجودة المخرج، وأنه يهتم بجميع وظائف الجامعة التي تضمن تحقيق مستوى الجودة التي يرغب فيها المستفيد، وذلك من خلال ارتكازه على أربعة أنظمة فرعية هي: نظام إدارة الجودة، ونظام ضمان الجودة، ونظام ضبط الجودة، ونظام بيانات الجودة ومعلوماتها، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا النظام يعتمد على ثلاثة أبعاد لجودة العمل الأكاديمي في الجامعات هي: البعد الأكاديمي، والبعد الفردي، والبعد الاجتماعي، وأيضاً توصلت إلى أن نظام الجودة في التعليم الجامعي يتكون من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة.

دراسة السماوي (2010)، التي هدفت إلى تقويم نظام ضمان الجودة بجامعة تعز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال معرفة درجة توافر الجودة في المدخلات، والعمليات، والمخرجات المكونة لهذا النظام، كما هدفت إلى معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.5) في تقدير أفراد العينة لدرجة توافر الجودة في مكونات نظام ضمان الجودة بجامعة تعز لمتغيرات الكلية، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة توافر الجودة في كل من مكونات، عمليات، مدخلات ومخرجات نظام ضمان الجودة بجامعة تعز جاءت بدرجة توفر قليلة بوجه عام.

التعليق على الدراسات السابقة:

إن ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة ويحدد موقعه بين هذه الدراسات هو أنه يهدف إلى تقويم الخيارات التي اتخذتها الجزائر، فضمن تجسيد أولى خطواتها في بناء نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، لكونه يمثل نظاماً فرعيا لنظام الجودة الشاملة في التعليم العالي والجامعي بشكل عام وذلك من خلال المحاور الأساسية لهذه الخيارات المتمثلة في الأهداف، والآليات، ومراحل التطبيق ومجاله، هياكل وأجهزة

نظام ضمان جودة التعليم العالي، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة، وبناء عليه يكون البحث الحالي قد عمل على سد فجوة علمية أغفلتها تلك الدراسات، وشكل لبنة من لبنات البناء العلمي والمعرفي في مجال ضمان الجودة في التعليم الجامعي، وأسهم في مواصلة مشوار البحث العلمي الذي بدأ به الباحثون السابقون في هذا المجال.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من الاطلاع على النتاج النظري في موضوع البحث، فجمعت البيانات في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، ووصف أبعاد الموضوع وفق ما تقتضيه الحدود الموضوعية وصولا إلى تحليل البيانات المتحصل عليها واستخراج النتائج ومناقشتها وتفسيرها.

مجتمع الدراسة :

اقتصرت الدراسة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين التابعين لكليات العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير على مستوى ثماني مؤسسات للتعليم العالي بالجزائر، وهي جامعة الجزائر3، وجامعة وهران 2، وجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، وجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، وجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، وجامعة فرحات عباس بسطيف، وجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

عينة الدراسة :

لقد تم اختيار أنموذج العينة المقصودة لمعالجة الإشكالية من مجتمع الدراسة الحالية، إذ تم توزيع الاستبانة على مجموعة من أساتذة التعليم العالي الذين لهم إطلاع واسع حول موضوع ضمان الجودة بحكم مناصب عملهم ضمن كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وما هو معلوم أن موضوع الجودة يشكل جزءاً مهماً لا يمكن التغاضي عنه ضمن هذه الميادين، إضافة إلى مشاركة العديد من هذه الفئة في مختلف الملتقيات الدولية والوطنية المنظمة في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي.

وجاء اختيار عينة الدراسة من هذه الشريحة كونها تشكل جزءاً هاماً من منظومة التعليم العالي، لما لها من تفاعل مباشر مع كل الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية في هذا القطاع، وكذا علمها بجميع خصوصيات البيئة الداخلية وتفاصيلها وكذلك البيئة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر. وشملت عينة الدراسة مجموعة من الأساتذة مقدرة بـ100 أستاذ من أساتذة الجامعات المستهدفة، وقد تم استرجاع نفس عدد الاستبانات الموزعة أي نسبة 100 %.

اختبار مقياس الدراسة :

تم معرفة مدى ثبات المقياس وصدقه من خلال:

أ/ الصدق الظاهري (المحكمين): لقد تم تصحيح الاستبانة لتظهر في صورتها النهائية الموزعة على طاقم الأساتذة المستهدفين من خلال الدراسة من قبل مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في كيفية تصميم الاستجوابات غير المباشرة والبالغ عددهم 10 مختصين من أساتذة جامعيين وأعضاء خلايا ضمان الجودة على مستوى جامعة الجزائر 3 وجامعة وهران 2، ومجموعة من أعضاء اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي (ClAQ).

ب/ ثبات المقياس: تم حساب ثبات هذا المقياس بطريقة التجزئة النصفية المعبر عنها من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين جزئي الاختبار، وتم التوصل إلى النتيجة الآتية :

معامل الارتباط = 0.69 وباستخدام معادلة تصحيح الطول لسبيرمان براون نجد:

$$ر1-1 = 2 \times 0.69 / (1 + 0.69) = 0.81$$

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

أي أن معامل الارتباط بلغ 0.76 عند مستوى الدلالة 0.01، وهي معاملات مرضية وتدل على درجة ثبات مقنعة خاصة في البيئة التي أجريت فيها الدراسة.

ج/ صدق المقياس: وذلك من خلال الجذر التربيعي للارتباط بعد التصحيح، أي أن ص= 0.90.

نتيجة صدق الثبات تساوي 0.90 دليل على امتياز الاختبار المقام بصدق مرتفع نوعا ما.

إجراءات الدراسة الميدانية:

في إطار محاولة تقويم الخيارات المتخذة من قبل السلطات العمومية في مجال بناء نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر، تم التقرب من أعضاء هيئة التدريس التابعة لبعض كليات العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير لمختلف جامعات شرق، وسط وغرب الجزائر، من خلال توزيع استبانة تم تصميمها من قبل الباحث، وقد تم اتباع الطرح الآتي لتوضيح الإجراءات المتبعة في الدراسة:

بناء أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات اللازمة من قبل أفراد العينة لتوفير الوقت والجهد؛ نظرا لأهميتها في جمع أكبر عدد من المعلومات خلال فترة زمنية معقولة، وقد تم إعداد هذه الاستبانة على النحو الآتي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف وإضافة ما يلزم.
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة، وتضمنت الاستبانة قسمين رئيسيين:

- القسم الأول: يضم البيانات العامة لهيئة التدريس، وقد تم التركيز فيه على متغير الرتبة العلمية لأفراد العينة المبحوثة.
- القسم الثاني: يضم خيارات بناء نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر، وينقسم إلى أربعة محاور متمثلة في: محور الخيارات المتعلقة بالأهداف، ومحور الخيارات المتعلقة بالآليات، ومحور الخيارات المتعلقة بمراحل ومجال التطبيق، ومحور الخيارات المتعلقة بهياكل وأجهزة نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر، حيث إن كل محور يشمل مجموعة من العبارات، وتقدر إجمالا بـ 18 عبارة.

الأدوات الإحصائية المستعملة:

استخدمت الدراسة لتحليل نتائج الاستمارة وتفسيرها الأدوات الإحصائية الآتية: التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، معامل الارتباط لقياس ثبات الاستبيان.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد استرداد كل الاستمارات المعبأة، تم البدء بتفريغ البيانات ثم تحليلها:

1 - البيانات المتعلقة بخصائص أفراد المجتمع:

تم التركيز في هذا القسم على الرتبة العلمية لأفراد العينة المبحوثة، وكان الغرض من دراسة هذا المتغير وتوضيحه معرفة مدى توفر العينة المبحوثة على أساتذة ذوي رتب عليا من جهة، وكذا توزيعهم على الجامعات التي اشتملها مجال الدراسة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

جدول (1): تعداد ووصف أفراد مجتمع الدراسة ونسبة استجابة العينة

الجامعة	الرتبة			توزيع الاستمارات		استرجاع الاستمارات	
	أستاذ مساعد(أ.ب)	أستاذ محاضر(أ.ب)	أستاذ التعليم العالي	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جامعة الجزائر 3	06	07	02	15	%15	15	%15
جامعة وهران 2	05	05	03	13	%13	13	%13
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	06	08	01	15	%15	15	%15
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم	06	04	03	13	%13	13	% 13
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	05	06	01	12	%12	12	%12
جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس	07	05	02	14	%14	14	%14
جامعة فرحات عباس سطيف 1	02	04	01	07	%07	07	%07
جامعة قاصدي مرباح بورقلة	04	05	02	11	%11	11	%11
المجموع	41	44	15	100	%100	100	%100

يتبين من خلال نتائج الجدول (1) أن الأساتذة المستقصين يتوزعون على الرتب العلمية كما يأتي: أستاذ التعليم العالي 15 %، أستاذ محاضر 44 %،أستاذ مساعد 41 %، وهذا ما يفسر احتواء عينة الدراسة على أساتذة ذوي كفاءة عالية نوعا ما تساعد على إعطاء تقويم علمي للخيارات التي اتخذتها الجزائر في مجال بناء نظام ضمان جودة التعليم العالي.

2 - البيانات المتعلقة بخيارات بناء نظام جودة التعليم العالي بالجزائر:

أ.النتائج المتعلقة بالمحور الأول من الخيارات المتعلقة بأهداف ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر:

جدول (2): نتائج استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول (الخيارات المتعلقة بأهداف ضمان الجودة)

م	العبارة	التكرار	البدائل					المجموع
		النسبة	متفق تماما	متفق	محايد	غير متفق	غير متفق تماما	
01	نظام ضمان الجودة يسمح بتطوير الجودة في التعليم العالي ويحقق الشفافية في الإدارة	التكرار	56	44	00	00	00	100
		النسبة	%56	%44	%00	%00	%00	%100
02	نظام ضمان الجودة يؤدي إلى تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي	التكرار	37	23	29	11	00	100
		النسبة	%37	%23	%29	%11	%00	%100

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

جدول (2) : يتبع

م	العـــبارة	التكرار	البدائل					المجموع
		النسبة	متفق تماما	متفق	محايد	غير متفق	غيرمتفق تماما	
03	نظام ضمان الجودة يسمح بتلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق أحسن إدماج مهني لحاملي الشهادات	التكرار	42	33	07	14	04	100
		النسبة	%42	%33	%07	%14	%04	%100
04	نظام ضمان الجودة يدعم حركية إصلاح التعليم العالي وتطوير نظام ل.م.د	التكرار	23	38	15	09	15	100
		النسبة	%23	%38	%15	%09	%15	%100
05	نظام ضمان الجودة يسمح بتطبيق أحسن تسيير كمي وضمان منصب بيداغوجي لكل طالب	التكرار	19	38	19	14	10	100
		النسبة	%19	%38	%19	%14	%10	%100

يلاحظ أن الجدول (2) أن استجابات العينة تميل إلى الاختيارين متفق ومتفق تماما، وذلك في أغلب عبارات المحور الأول، حيث بلغ متوسط هاتين الإجابتين 70.60 %، مما يشير أن خيارات الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية في مجال تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بناءً على توصيات ورشات العمل المشار إليها سابقا ولجنة الخبراء في مجال ضمان الجودة كانت في محلها، وتم وضعها بما يتلاءم وخصائص التعليم العالي في الوقت الراهن على المستوى العالمي بصفة عامة وخصوصياته في الجزائر بصفة خاصة.

ب. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني الخاص بخيارات آليات نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر:

جدول (3): نتائج استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني (الخيارات المتعلقة بآليات ضمان الجودة)

م	العـــبارة	التكرار	البدائل					المجموع
		النسبة	متفق تماما	متفق	محايد	غير متفق	غيرمتفق تماما	
01	يعتبر التقييم الذاتي آلية ضرورية لترسيخ معالم نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر	التكرار	25	28	22	13	12	100
		النسبة	%25	%28	%22	%13	%12	%100
02	يمكن تأجيل التقييم الخارجي إلى المراحل اللاحقة	التكرار	18	24	07	22	29	100
		النسبة	%18	%24	%07	%22	%29	%100
03	بناء نظام ضمان الجودة في التعليم العالي يستدعي تطبيق آليتي التقييم الداخلي والخارجي معا	التكرار	21	30	19	17	13	100
		النسبة	%21	%30	%19	%17	%13	%100
04	يمكن الاستغناء في هذه المرحلة الأولية عن آلية الاعتماد في التعليم العالي باعتبار هذه الآلية قادرة على إلغاء عدة مؤسسات جامعية	التكرار	15	25	22	18	20	100
		النسبة	%15	%25	%22	%18	%20	%100
05	يمكن اعتماد آليات أخرى في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي كآلية مراجعة الجودة	التكرار	20	23	18	29	10	100
		النسبة	%20	%23	%18	%29	%10	%100

فيما يتعلق بمحور آليات أو ميكانيزمات تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، نقرأ من الجدول (3) أن نسبة معتبرة من عينة الدراسة تؤيد الخيارات التي مفادها أن التقييم الداخلي آلية ضرورية لبناء نظام ضمان جودة التعليم العالي، حيث بلغت نسبة متفق ومتفق تماما بخصوص هذه العبارة 53 %، والأمر نفسه بالنسبة للعبارة رقم 03 والعبارة رقم 05، حيث أن نسبة 51 % من عينة الدراسة ترى أنه من الضروري تبني آليتي التقييم الداخلي والخارجي معا من أجل إرساء نظام ضمان جودة أكثر كفاءة وفعالية، كما أن إدخال آليات أخرى في نظام ضمان جودة التعليم العالي من شأنه تقوية أداء هذا النظام كاعتماد آلية مراجعة الجودة، وهو ما تؤكده نسبة 43 % من الاستجابات التي جاءت بين متفق ومتفق تماما.

في حين نجد أن خيار استبعاد السلطات العمومية للتقييم الخارجي في هذه المرحلة لم يلق تأييداً من خلال قراءتنا لاستجابات أفراد العينة، وهي النتيجة التي تؤكدها نسبة 49 % من الاستجابات جاءت بين غير متفق وغير متفق تماما.

نفس القراءة نسجلها بخصوص العبارة رقم 04، المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي الذي استبعدته السلطات العمومية ممثلة في وزارة التعليم العالي بحجة أن هذه الآلية من شأنها في الوقت الراهن أن تؤدي إلى غلق بعض مؤسسات التعليم العالي، الرأي الذي لا تتفق معه عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى مدى احتكاك هذه الفئة بمحيط التعليم العالي بالجزائر ودرايتهم الواسعة بخصوصياته، وآلية الاعتماد بالنسبة إليهم رغم ما قد تسببه من سلبيات حسب نظرة السلطات العمومية لكنها أداة فعالة لتحقيق الجودة والخروج من الرداءة التي تعرفها بعض المؤسسات الجامعية.

ج. النتائج المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بخيارات مجال نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر ومراحل تطبيقه:

جدول (4): نتائج استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث (الخيارات المتعلقة بمجال ومراحل تطبيق نظام ضمان الجودة)

م	العبارة	التكرار / النسبة	البدائل: متفق تماما	متفق	محايد	غير متفق	غير متفق تماما	المجموع
01	مجال تطبيق نظام ضمان الجودة ينبغي أن يمس جميع مؤسسات التعليم العالي خاصة كانت أو عامة	التكرار	53	41	06	00	00	100
		النسبة	%53	%41	%06	%00	%00	%100
02	عملية التقييم ينبغي أن تمس بشكل مباشر برامج التكوين (جودة البرامج)	التكرار	37	33	16	10	04	100
		النسبة	%37	%33	%16	%10	%04	%100
03	عملية التقييم ينبغي أن تمس المحاور الأساسية للجودة المؤسساتية	التكرار	37	40	20	03	00	100
		النسبة	%37	%40	%20	%03	%00	%100

الملاحظ من قراءتنا للجدول (4) أن جميع اختيارات أفراد عينة الدراسة في إجابتهم على فقرات المحور الثالث المتعلق بمجال ومراحل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي كانت الإجابة غالبا بمتفق ومتفق تماما حيث بلغ متوسط هذه الإجابات 80.33 %، وهذا مؤشر على أن عملية التقييم ينبغي أن تمس جميع مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني، كما ينبغي أن تمس مختلف برامج التكوين والمحاور الأساسية للجودة المؤسساتية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

د. النتائج المتعلقة بالمحور الرابع الخاص بخيارات هياكل نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر وأجهزة تطبيقها:

جدول (5): نتائج استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع (الخيارات المتعلقة بهياكل نظام ضمان الجودة وأجهزة تطبيقها)

م	العبارة	التكرار	البدائل					المجموع
		النسبة	متفق تماما	متفق	محايد	غير متفق	غير متفق تماما	
01	عملية تحديد هياكل وأجهزة ضمان جودة التعليم العالي تكون بالاعتماد على الهيئات الدولية المختصة في هذا المجال	التكرار	28	37	07	15	13	100
		النسبة	%28	%37	%07	%15	%13	%100
02	يتم الاعتماد على هياكل مركزية تهتم بمجال بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ومتابعة آليات التقييم ضمن السياسة العامة للتعليم العالي بالجزائر	التكرار	38	21	11	18	12	100
		النسبة	%38	%21	%11	%18	%12	%100
03	يتم الاعتماد على أجهزة غير ممركزة تنشأ على مستوى كل مؤسسة جامعية دورها الأساسي قيادة إجراءات التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية.	التكرار	28	30	15	17	10	100
		النسبة	%28	%30	%15	%17	%10	%100
04	بغرض تحقيق شفافية واستقلالية ومصداقية أكثر لعملية التقييم يمكن إنشاء هيئات وأجهزة مستقلة عن مؤسسات التعليم العالي	التكرار	25	33	14	15	13	100
		النسبة	%25	%33	%14	%15	%13	%100
05	بهدف تحقيق تقييم دقيق وناجع يمكن الاعتماد على خبراء وطنيين ودوليين	التكرار	27	32	05	17	19	100
		النسبة	%27	%32	%05	%17	%19	%100

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن خيار تحديد هيئات وأجهزة ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر بناءً على الهيئات والأجهزة الدولية المختصة في هذا المجال جاء متوافقا وإجابات أفراد عينة الدراسة، وهو ما تؤكده نسبة 65 % التي جاءت بين متفق ومتفق تماما، كما أن خيار إنشاء هيئات مركزية من شأنها تطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ومتابعة آليات التقييم ضمن السياسة العامة للتعليم العالي بالجزائر، حيث بلغت نسبة الإجابات بمتفق ومتفق جدا 59 %، كما أن إنشاء أجهزة غير مركزية على مستوى كل مؤسسة تعليم عالي تقوم بدور قيادة إجراءات التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية، لقي نفس التأييد من طرف أفراد العينة حيث بلغت نسبة الإجابات بمتفق ومتفق جدا 58 %.

غير أنه في نفس الإطار نجد أن أغلبية أفراد العينة تتجه نحو ضرورة عدم الاكتفاء في التقييم على الأجهزة الداخلية فقط بل يجب أيضا توجيه هذه المهمة نحو هيئات وأجهزة مستقلة، وكذا الاعتماد على الخبراء سواء الوطنيين أو الدوليين في مجال ضمان الجودة، وهذا ما تبينه قراءات نتائج العبارتين رقم 04 و 05، حيث نجد متوسط نسب الإجابات بمتفق ومتفق جدا وصل 58.50 %.

النتائج:

أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

يهدف تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر إلى تطوير الجودة وتحقيق الشفافية في الإدارة، وتحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي، وتلبية الحاجات الاجتماعية، وتحقيق أحسن إدماج مهني لحاملي الشهادات، كما يسمح بدعم حركية إصلاح التعليم العالي عن طريق تطوير النظام الجديد ل.م.د، والتسيير الأمثل للكم الهائل للطلاب المسجل سنويا وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بالرغم من كونه لا يزال في مراحله الأولى، يبقى التطبيق الأنجع لنظام جودة التعليم العالي في الجزائر يستدعي توفير الآليات والميكانيزمات الضرورية لتحقيق التقييم الأمثل لبرامج التكوين (جودة البرامج)، ومؤسسات التعليم العالي في حد ذاتها (الجودة المؤسساتية)، فاعتماد الجزائر آلية التقييم الداخلي في تلك المرحلة لا يحقق نفس النتائج التي من شأنها أن تتحقق في ظل إضافة آلية التقييم الخارجي التي تضمن تحقيق نوع من التوازن والشفافية واستقلالية أكثر في التقييم.

إقصاء آلية الاعتماد الأكاديمي لأسباب راجعة لخصوصيات بعض المؤسسات الجامعية في الوقت الراهن من شأنه تعطيل مسار ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر الذي يستدعي مسايرة المناهج المعتمدة عالميا في هذا المجال، حيث تعطى لآلية الاعتماد اهتماما إلى؛ لكونها تضمن حرص مؤسسات التعليم العالي على تطوير نفسها وترقية برامجها بما يتيح لها الاعتماد، وسعيها على المحافظة على مراكزها واستمراريتها بهدف الحصول على إعادة الاعتماد.

إضافة لآليات التقييم الداخلي والخارجي، والاعتماد الأكاديمي، تعتبر مراجعة الجودة آلية مهمة من أجل ترسيخ مسار ضمان الجودة في الجودة.

يضم مجال تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر جميع مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومراكز جامعية، ومعاهد، ومدارس وطنية، ومراكز، ومخابر البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي، سواء كانت خاصة أو عامة، كما أن عملية التقييم تمس بشكل مباشر برامج التكوين المعتمدة من هذه المؤسسات، وكذلك المحاور الأساسية لها.

اعتمادا على خبرات الهيئات الدولية المختصة في مجال ضمان الجودة، فإن تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر يرتكز على خلق هيئات وطنية ممركزة تهتم بمجال بناء وتطوير ومراقبة نظام ضمان الجودة ومتابعة آليات التقييم ضمن السياسة العامة للتعليم العالي، وأجهزة غير ممركزة تنشأ على مستوى كل مؤسسة أو كلية يتمحور دورها الأساسي في قيادة إجراءات التقييم الداخلي، غير أن ذلك يبقى غير كاف لتحقيق شفافية واستقلالية أكثر في التقييم دون اعتماد أجهزة أو هيئات أو لجان خبراء مستقلة عن وزارةَ التعليم العالي.

من خلال هذه النتائج المتوصل إليها، يمكن تعزيز ما جاء في الفرضية الثانية من هذا البحث، حيث إن السلطات الجزائرية قامت بتحديد خياراتها في مجال ضمان جودة التعليم العالي مع نوع من التحفظ نظرا لخصوصيات هذا القطاع، من أهمها مركزية التسيير.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

المقترحات:

انطلاقا من نتائج هذه الدراسة الميدانية حول تقييم خيارات الجزائر في مجال ضمان جودة التعليم العالي، يمكننا تقديم المقترحات الآتية :

- تعزيز آلية التقييم الداخلي المعتمدة حاليا التي تقوم على تقييم المؤسسات لبرامجها وإمكانياتها المادية والمالية والبشرية من طرف أجهزة تابعة لها، نظرا لسهولة اعتماد هذه الآلية كونها لا تحتاج إلى إطار هيكلي وبشري واسع، والعمل على ترسيخ آلية التقييم الخارجي لما لها من أهمية في مجال ضمان شفافية واستقلالية التقييم.
- رغم تأجيل آلية الاعتماد الأكاديمي في هذه المرحلة فإنها تبقى وسيلة فعالة من شأنها دعم مؤسسات التعليم العالي وحثها على مسايرة المعايير والمواصفات الدولية في مجال ضمان الجودة، واستمرارها في ذلك.
- حث الإدارات العليا بوزارة التعليم العالي على القيام بتقييمات اعتيادية منتظمة وملائمة والتأكد من دقة وفعالية وكفاءة نظام ضمان الجودة بما يتفق وسياسة الجودة والأهداف التي تستجيب لاحتياجات التغيير.
- إيجاد هياكل وأجهزة مستقلة عن مؤسسات التعليم العالي تقوم بدور تقييم البرامج والمؤسسات بشكل مستقل وبشفافية أكثر، والاستعانة بالخبراء المحللين أو الدوليين في مجال ضمان جودة التعليم العالي.
- توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لتطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية والمالية الملائمة التي من شأنها تحسين الحياة الجامعية للطالب وتسهيل تنفيذ برامج التكوين.
- تحقيق نظام معلومات فعال يسهل بشكل كبير تنقل المعلومات.
- جعل الحوكمة وسيلة وغاية في نفس الوقت من أجل تطوير التسيير الإداري لمؤسسات التعليم العالي.
- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربيا وعالميا وبشكل دوري بما يسهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالميا.
- منح مؤسسات التعليم العالي قدرا كبيرا من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية بهدف ضمان الجودة.

الخاتمة:

أدركت السلطات الجزائرية ضرورة وحتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي وإن كان متأخراً، ومع ذلك لا يزال هذا المشروع يسير بخطى بطيئة تخوفا من الصعوبات التطبيقية، ويتجلى هذا التأخير من خلال الاعتماد الجزئي على آليات هذا النظام، والتأخير الملاحظ في تنصيب هيئات أساسية ذات دور فعال في مجال ضمان الجودة، على غرار المجلس الوطني للتقييم الذي رغم أن إحداثه كان سنة 2008، ولكن التنصيب الفعلي لتشكيلة هذا المجلس لم يكن إلا في شهر مايو من سنة 2015.

تبنت الجزائر تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بناء على خبرات هيئات دولية مختصة في هذا المجال وبالأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات السياسية، الاجتماعية والثقافية للبلد، وذلك نظراً لكون مشروع نظام الجودة في التعليم العالي مشروع تغيير تنظيمي بأتم معنى الكلمة يستلزم التعامل معه بجدية، وينجر عنه تبني إستراتيجية قائمة على استخدام وسائل تتمثل في استعمال فعال للاتصال من جهة وتوخي مبدأ المشاركة بهدف تقليل رد الفعل الناجم عن مختلف أصحاب المصلحة، لجعل قيادة المشروع في إطار حوكمة تأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات كل الأطراف.

المراجع:

أبو فارة، يوسف (2004). دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، *بحث مقدم إلى مؤتمر حول النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني*، المنعقد في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في فلسطين وذلك في الفترة من 3-5 يوليو.

أحمد، آمال عبد الوهاب، وجبارة، سميره علي قاسم (2009). *نظم تربوية مقارنة*، الطبعة الأولى، اليمن: مركز التيسير للخدمات المعرفية.

أحمد، مروة (2001). مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، الأردن.

بروش، زين الدين وبركان، يوسف (2012). مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق، *ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي*، الجزائر.

بن حسين، سمير (2015). تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، *مجلة العلوم السياسية والاجتماعية*، (18).

التومي، عبد الرحمن (2005). *الجودة ورهانات التربية والتكوين*، الطبعة الأولى، جدة: مطبوعات الهلال.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008). قانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فبراير 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المتضمن *القانون التوجيهي للتعليم العالي*.

الجضعي، خالد بن سعيد (2005). *إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية*، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار الأصحاب للنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد والخطيب، رداح (2010). *الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية نموذج مقترح*، الطبعة الأولى، الأردن: عالم الكتب الحديث.

دائرة التطوير والجودة (2006). *مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وأهمية تطبيقها في الجامعة*، جامعة القدس المفتوحة.

دو هيرتي، جيفري (1999). *تطوير نظم الجودة في التربية*، ترجمة: عدنان الأحمد وآخرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

رقاد، صليحة (2010). ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، *ورقة علمية أعدت للملتقى الدولي حول ضمان الجودة في التعليم العالي، تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف*، جامعة سكيكدة خلال أيام 10 و11 نوفمبر.

الزيود، نادر فهمي، و عليان، هشام عامر (1998). *مبادئ القياس والتقويم في التربية*، الطبعة الثانية، عمان: دار الفكر.

سلامة، رمزي (2005). *ضمان الجودة في الجامعات العربية*، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

السماوي ،علي قاسم عبد الرقيب (2010). تقويم نظام ضمان الجودة بجامعة تعز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة تحليلية، *ورقة علمية أعدت للمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة*، عدن 11-13 أكتوبر.

صالح، نجوى فوزي، صبيح، لينا زياد (2008). تقويم برنامج تربية الطفل بكلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية من وجهة نظر الطالبات الخريجات، *مجلة الجامعة الإسلامية بغزة*، *16* (1)، سلسلة الدراسات الإنسانية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.6.1

الطاهر، إبراهيم، بن عامر، وسيلة (2008). معايير نظام الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل م د، *في الملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي*، جامعة بسكرة،25-26 نوفمبر.

الطائي، حجيم يوسف، العبادي، محمد فوزي، والعبادي، هاشم فوزي (2007). *إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي*، الطبعة الأولى، عمان: مؤسسة الوراق.

عبد العزيز، صفاء محمود، حسين، سلامة عبد العظيم (2005). ضمان جودة معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر تصور مقترح، *بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع كلية التربية بني سويف جامعة القاهرة بعنوان" الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"* ، المنعقد في كلية التربية بني سويف في الفترة من 24-25 يناير.

علاونة ،معزوز جابر (2004). مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، *ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله*، خلال أيام-4-5يوليو.

عليان، عبد الله الحولي (2004). تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، *مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني*، جامعة القدس المفتوحة.

كمال، سفيان عبد اللطيف (2004). إطار عام لضمان النوعية الجيدة للتعليم الجامعي الفلسطيني، *ورقة مقدمة إلى مؤتمر" النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني"* ، المنعقد في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في فلسطين وذلك في الفترة من 3-7/5 يوليو.

كنعان، أحمد علي (2005). تطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية وفق معايير الجودة الشاملة: مقياس مقترح لتقويم الأداء التدريسي وتطويره في كلية التربية بجامعة دمشق، *بحث مقدم إلى المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) حول تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد"* ، المنعقد في مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس في الفترة من 18-19 ديسمبر.

مجمع النصوص القانونية والتنظيمية لوزارة التعليم العالي (2010). قرار وزاري رقم 739 المؤرخ في 18 ديسمبر 2010 *يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي.*

المخلافي، سلطان سعيد (2008). نظام مقترح لجودة التعليم في الجامعات اليمنية، *مجلة بحوث ودراسات تربوية*، (4).

Hartley, R. J., & Virkus, S. (2003). Approaches to quality assurance and accreditation of LIS programmes: Experiences from Estonia and United Kingdom. Education for information, 21(1), 31-48.

Waters, J. (1992). An Introduction to Operations Management. New York: Addison Wesley publishing Company.

Westerheijden, D. (2002). Quality Assurance in Complex Higher Education Systems; a Transatlantic Comparison. In Paper for the ASHE annual meeting public policy forum (pp. 20-21).